البنـــاء

السنة السادسة / الخميس / 22 كانون الثاني 2015 / العدد 1690
Sixth year / Thursday / 22 January 2015 / Issue No. 1690

اليمن: هادي وأنصار الله... التعايش المستحيل

■ حميدي العبدالله

دارت اشتباكات عنيفة بين قوات حراسة دار الرئاسة وبين اللجان الشعبية المنتمية إلى حركة أنصار الله. وجاءت هذه المعارك بعد تحذيرات أطلقها رئيس حركة أنصار الله تفيد بأنّ صبر الحركة ينفذ إزاء ممارسات الرئيس اليمني الذي حمّلته الحركة مسؤولية تعطيل الاتفاقات الموقعة، وتعطيل الإصلاحات التي عرفت بمخرجات الحوار الوطني.

بمعزل عن الاتهامات المتبادلة حول تطبيق مخرجات الإصلاح، والالتزام بحرفية ما تمّ التوصل إليه من اتفاقات، فإنّ التعايش بين الرئيس اليمني وبين حركة أنصار الله هو تعايش مستحيل، فالرئيس اليمني هو ثمرة ما بات يُعرف في اليمن بالمبادرة الخليجية، وهذه المبادرة هي من تصميم الدول الغربية عبر مبعوث الأمم المتحدة إلى اليمن، في حين أنّ حركة أنصار الله وقوى يمنية كثيرة ترفض المبادرة الخليجية لأنها ترى في هذه المبادرة شكلاً من أشكال الوصاية الخارجية على اليمن، عبر السعودية ووكلائها داخل النظام اليمني. فالرئيس اليمني هو جزء لا يتجزأ من النظام القديم الذي قامت الثورة ضدّه، سواء تحرّك حركة أنصار الله في صعدة التي تجسّدت بست جولات من المواجهة العسكرية، أو التي تجسّدت بالحراك الجنوبي، وجاءت الانتفاضة الشعبية في صنعاء ومدن أخرى ابتداءً من عام 2011 من أجل الإطاحة بالنظام بكامله وإجراء إصلاحات جذرية. لكن هذا المسار عطلته المبادرة الخليجية التي أصرّت على إبقاء القديم على قدمه والاكتفاء بإطاحة الرئيس علي عبدالله صالح فقط.

الثورة الشعبية في اليمن ليست بالسذاجة لكي تخدع عبر هكذا تغييرات شكلية، لذلك ومنذ البداية عارضت القوى الثورية، وعلى رأسها حركة أنصار الله، حصر مدّ الثورة بالإطاحة بالرئيس على عبدالله صالح، وأصرّت على أن يكون الإصلاح جذرياً وأن يطيح بالنظام القديم برمّته، وأن يزيل رموز الفساد، وأن يمنح الشعب اليمني بكلّ فئاته حق تقرير مصير اليمن بعيداً عن أيّ وصاية خارجية، وعندما لم تستجب الجهات المسؤولة عن المبادرة الخليجية لمطالب القوى الثورية، وفي مقدمتها حركة أنصار الله، جاء التحرك من قبل الحركة وحلفائها الذي أطاح ببعض رموز النظام القديم وأدوات الوصاية السعودية والغربية على اليمن، ولكن الرئيس اليمني الحالي لا يزال يعبّر عن هذه الوصاية التي تتعارض مع إرادة غالبية الشعب، كما أنها تمثل قيداً يحول دون تحقيق جميع المطالب التي كانت وراء تحرك القوى الثورية، سواء الحراك الجنوبي، أو حراك «أنصار الله» أو القوى الثورية الأخرى التي لا تقبل بأقلّ من إطاحة النظام القديم بكلّ رموزه ومؤسساته ورفع الوصاية الخارجية عن اليمن، ومن الصعب، بل المستحيل التوفيق بين مطالب غالبية الشعب اليمني، وبين ما تسعى إليه الحكومات الغربية وحكومة السعودية في اليمن ممثلة بالرئيس اليمني.

تصحيح ربيع العرب في اليمن السعيد واكتمال الصورة في سورية

■ سعد الله الخليل

بين نفي وتأكيد وتصريحات متناقضة وأحداث متسارعة تسيطر على المشهد اليمني، ثمة ثوابت لا يمكن تجاهلها في المسار السياسي لليمن السعيد الذي شهد كلّ ما يمكن أن تشهده بلدان العالم من تقلبات وأشكال للحكم. فمن الوحدة إلى التقسيم فالوحدة من جديد التي شكلت في الثلاثين من تشرين الثاني 1989 ظاهرة في الحياة السياسية، والتي أتت بعد ثلاثة أسابيع من سقوط جدار برلين ومنذ ذلك التاريخ طويت صفحة الاتحادات وبات الشعار الأوحد فرّق تسد.

وفي زمان تقسيم المقسّم وتفتيت المفتّت، وزمان الخرائط الملوّنة التي وضعت في كواليس أجهزة الاستخبارات، هناك من يسعى إلى إعادة تقسيم اليمن، ولعلّ الخريطة التي رسمتها صحيفة «واشنطن بوست» الأميركية مكوّنة من قسمين، الشمال بالبرتقالي عليه عبارة «منطقة الحوثيين»، والجنوب بالأصفر وعليه عبارة «منطقة القاعدة» وهو ما يكشف جزءاً من المشروع الذي تخطط له واشنطن حيال اليمن.

في لعبة الربيع الأميركي، والذي اجتاح الدول العربية من تونس فمصر مروراً باليمن بعد أيام من اندلاع الحراك في مصر، وهو ما قرع جرس إنذار لأميركا ودول الخليج وخاصة المملكة السعودية التي سارعت إلى إنضاج تسوية أخرجت علي عبد الله صالح من السلطة وتسلّم نائبه عبد ربه منصور هادي الرئاسة.

خروج صالح النظري أبقى على نهجه الموالي للسعودية التي فعلت فعلها في المشهد اليمني.

تدرك السعودية ودول الخليج أنّ خروج اليمن من سيطرتها مقدمة لرسم خريطة سياسية جديدة للمنطقة لا تقوى دول متآكلة كدول الخليج على تحمّل تبعاتها.

في اليمن هناك من يصوّر المشهد على أنه حرب أهلية أو «احتلال حوثي» لفرض إرادة حوثية على العاصمة صنعاء، وأيّ من هذه السيناريوات الثلاثة تسعد واشنطن بل تنتظرها بفارغ الصبر، ورغم الضخ والسعي لتمرير إحدى هذه السيناريوات، فإنها صعبة التحقيق لأنّ الطرف القادر عليها لا يسعى إلى تحقيقها، وهو الطرف الحوثي.

ويبدو كلام زعيم الحوثيين، عبدالملك الحوثي في خطابه الأخير واضحاً برفض التقسيم والفيدرالية والسيطرة على البلاد، بل أصرّ على الشراكة الوطنية رافضاً تغطية الرئيس عبد ربه منصور هادي لعمليات الفساد التي يمارسها أولاده بتغطية سعودية، وهو ما يرفضه الحوثيون المصّرون على بناء وطن موحّد خال من الفساد والتدخل السعودي، وهو ما يعني عودة اليمن سعيداً.

اليوم، وبعد أن دارت عجلت ربيع التغير يبدو أنّ مسارات التغيير الحقيقي بدأت بالتبلور، والتي بدأت تجلياته بالضهور في مصر بطوي صفحة «الإخوان المسلمين» في الحكم بسقوط مرسي، وما شكله وصول السيسي إلى سدة الرئاسة من بدء التصحيح في مسار ربيع العرب وأسقاط القناع عن شعارات الديمقراطية والحرية وتقرير المصير عن وجه تيارات إسلاموأميركية أخفت معالم تبعيتها لأربع سنوات.

ومن مصر إلى تونس اتسعت دائرة التغيير باتجاه رسم معالم مستقبل وخريطة سياسية جديدتين في مسار التغيير في العالم العربي يبدو أنّ معالمه الحقيقية ومفاعيلة تسير نحو بناء حقيقي في اليمن، لشراكة حقيقية في إدارة شؤون البلاد بين مكوّنات الوطن الواحد ليبدو تصحيح ربيع العرب بأوضح صوره في اليمن، على أمل اكتمال الصورة في سورية انطلاقاً من اللقاء التشاوري في موسكو كمدخل لحوار سياسي يفضي إلى حلّ الأزمة السورية.

قبل ثلاث سنوات حاولت دول الخليج طرح مبادرة سورية على مبدأ مبادرتها لليمن في محاولة لتمرير المشاريع الأميركية في المنطقة، واليوم شكل الصمود السوري قاعدة أساسية لبناء دولة يمنية لكلّ أبنائها.

تصحيح ربيع العرب الحقيقي في اليمن السعيد واكتمال صورته في سورية.

«توب نيوز»

سورية كانت تحمي السعودية

قد يبدو العنوان مثيراً للاستغراب لدى الكثيرين، وربما يرى المغرومون بالعرش الملكي أنّ السعودية كانت تحمي سورية.

كان الاشتباه مسموحاً لأنّ سورية كانت في الخطر والسعودية تبدو في الأمان.

اليوم السعودية وليست سورية في الخطر.

السعودية في خطر من خاصرتيها اليمنة والبحرانية، واحدة تعلن نهاية حقبتها والثانية تبشرها بسقوط العروش نحو حكومات منتخبة وفي القلب «داعش» وإزدهار مواسم الخطر.

من الرماح الثلاثة اليمني والبحراني والقاعدي كانت تحتمي السعودية بسورية.

اليمن والبحرين فيهما ثوار وأحرار ومناضلون قوميون ويساريون وإسلاميون كانوا يرون السعودية في علاقة طيبة بسورية، وسورية قلعتهم وقبلتهم وآخر ما تبقى بأسديْها من فرسان زمان الكرامة العربية، فكرمى لصمود سورية يراعون ويحوّلون ثورتهم إلى مطالب، أما لما تآمرت السعودية على سورية فإلى جهنم وبئس المصير.

القاعديون كانت سورية تتكفلهم بحنكتها وخبرتها، فيسقطون قبل ان يقصدوا السعودية، أما وقد ورّدتهم السعودية إلى سورية... فمرتجع مع الشكر.

سقطت الحماية السورية عن السعودية ومؤسّس العرش قال انتبهوا للبحرين واليمن، أما اليوم ففات الآوان.

التعليق السياسي

قراءة المشهد الفلسطيني في عام 2014

3/3

■ رامز مصطفى

حكومة الوفاق الوطني

شُكّلت حكومة الوفاق برئاسة الدكتور رامي الحمد الله، بموجب اتفاق الشاطئ بين حماس وفتح أواخر نيسان. واللافت أنّ وزارة الأسرى قد شطبت، ما ينطوي على الأمر من استهداف سياسي لقضية الأسرى. سارع نتنياهو إلى رفض الاعتراف بها، داعياً وزراءه باستثناء وزير الأمن، إلى وقف التعامل مع حكومة السلطة، مطالباً المجتمع الدولي عدم الاعتراف بها. على خلفية رفضه للمصالحة بين الحركتين.

جملة تحديات واجهت حكومة الوفاق، أولها ملف موظفي الأجهزة الأمنية واعتمادهم، والمشكلة لا زالت معلقة. وثانيها إعادة إعمار غزة. وثالثها الحصار المتواصل منذ العام 2007. وأزمة الكهرباء والوقود ونقص الأدوية، ونقص التجهيزات اللازمة للمستشفيات. أما رابعها المعابر وإدارتها حيث لا تزال نقطة عالقة بسبب خلاف الحركتين، ومصر التي ترفض فتح المعابر بشكل دائم، على خلفية اتهام مصر لحماس أنها تشارك في تخريب أمنها القومي. وخامسها حالة الحصار التي يفرضها الاحتلال على الحكومة ومنع وزرائها من التنقل بين الضفة والقطاع. أما سادسها فهي السلطة ورئيسها وحركة فتح، والتعارض في الصلاحيات والأدوار.

الحكومة مرشحة للسقوط على خلفية ما تقدم من تحديات، فهي لا تزال عاجزة عن حلّ أيّ من المشكلات الاقتصادية أو الحياتية أو الخدماتية.

الانتهاكات «الإسرائيلية»

هي سياسة تقليدية عمرها من عمر الاحتلال، وشكلت العقبة الرئيسة في منع شعبنا من تحقيق تطلعاته في تقرير مصيره وإقامة دولته على كامل ترابه. ومثلت هذه الانتهاكات في العام 2014 الذروة، في محاولة مكشوفة من قبل نتنياهو، وبغطاء من قبل الإدارة الأميركية في فرض الوقائع الميدانية، بهدف استحالة قيام الدولة الفلسطينية الموعودة. والانتهاكات التي يمارسها الكيان ترتكز على كلّ ما من شأنه إلحاق الأذى بالفلسطينيين وممتلكاتهم ومقدساتهم. سواء بالاعتقال والاغتيال، بالاعتداء ومصادرة وهدم المنازل، بالاستيطان والتهويد. وهذه الانتهاكات تمّ رصدها من قبل بعض مراكز الدراسات أو المؤسسات البحثية وحسب الآتي:

أولاً: القدس وتهويدها

قادة الكيان «الإسرائيلي» دأبوا ومنذ العام 1967 في اتباع سياسة ممنهجة في الاستيلاء على المدينة والمقدسات فيها. وهم يسعون إلى حسم الصراع بالمعنى الديمغرافي والثقافي والديني والتاريخي. ولأجل تحقيق ذلك أولوا القدس أهمية استثنائية بالغة من حيث توفير الإمكانيات المادية والغطاء السياسي والذرائع الدينية. فرُصدت المليارات من قبل رجال الأعمال الصهاينة، والمنظمات اليهودية في العالم. وتضع الحكومات في «إسرائيل» في أولويات برامج عملها مدينة القدس وتمنح بلدية القدس صلاحيات واسعة. وتميّز العام 2014 في ارتفاع مستوى الانتهاكات من خلال استمرار الحفريات تحت المسجد الأقصى وما ألحقته من خراب للآثار العربية الإسلامية وتدمير للمقابر. وبالتالي كثافة الاقتحامات التي أقدم عليها المستوطنين للمسجد، برعاية وحماية أجهزة الأمن «الإسرائيلية»، حيث بلغ عدد المستوطنين الذين أقدموا على استباحة المسجد حوالي 14952 مستوطن ووزير ونائب وعضو «كنيست»، وعنصر مخابرات وجندي، بحسب إحصائية مؤسسة الأقصى للوقف والتراث. وهذه الاقتحامات أدّت إلى التقسيم الزماني في سعي حثيث إلى تحقيق التقسيم المكاني. مضافاً إلى ذلك مصادرة مساحات واسعة من الأراضي والعديد من المنازل، ناهينا عن إجبار عدد كبير من المقدسيين على هدم منازلهم بحجة عدم توفر تصاريح بناء لديهم.

وفي سياق الصراع مع الاحتلال والمستوطنين، قدم المقدسيون 15 شهيداً، والشاب محمد أبو خضير الذي أحرق حياً من أبرزهم. وما تلا ذلك من هبّة شعبية تمثلت في المواجهات وعمليات الطعن والدعس، ومهاجمة الكنيس الصهيوني «تشيفا». وتم هدم 112 منشأة في القدس وضواحيها، منها 65 وحدة سكنية و47 منشأة غير سكنية من بركسات ومخازن ومحال تجارية وغيرها، وبلغ عدد معتقلي مدينة القدس 1600 أسير من بينهم 55 طفلاً، والعديد من النساء خاصة المرابطات منهن داخل المسجد الأقصى.

ثانياً: الاستيطان ومصادرة الأراضي

وثق مركز عبد الله الحوراني للدراسات والتوثيق التابع لمنظمة التحرير في تقريره السنوي (حصاد) الانتهاكات «الإسرائيلية» خلال العام 2014. حيث قامت سلطات الاحتلال من خلال مؤسسات مختلفة بالموافقة على طرح عطاءات وإصدار تراخيص بناء لنحو 14043 وحدة، وزعت الوحدات السكنية الاستيطانية على مستوطنات الضفة ومدينة القدس وفق الجدول الآتي:

جفعات	2600	أبو غنيم	1970	شلومو	1887	اريئيل	1015	زئيف	736	غيلو	708
ليشم	694	عيليت	508	افرات	450	الكانا	452	راحيل	350	تلبيوت	350
بيت ايل	290	برات	256	عوفرا	250	بسغات	178	يعقوب	136	شمرون	108
عمنوئيل	102	منشه	78	آدم	75	شافي	65	بنيامين	38	الموج	31

وارتفع عدد المستوطنين في الضفة ليصل إلى 389،285 مستوطن. ومصادرة 8000 دونم في الضفة والقدس، ومصادرة 13439 دونم بدواعي أمنية. وتمّ إحراق واقتلاع حوالي 7000 شجرة زيتون ومثمرة. ناهينا عما تقوم به عصابات «تدفيع الثمن» التي تعتدي على ممتلكات الفلسطينيين ودور العبادة لديهم. هذه العصابات التي ترعاها وتحميها من المساءلة القانونية مجموعة من الضباط إلى جانب عدد من الحاخامات.

ثالثاُ: الشهداء والجرحى

أقدم الاحتلال على قتل 2280 فلسطيني، بينهم 573 طفلاً و267 امرأة و104 من المسنين، ومعظمهم ممن استهدفهم العدوان الأخير على قطاع غزة. فيما بلغ عدد شهداء الضفة الغربية والقدس 74 شهيداً أبرزهم الوزير زياد أبو عين. بينما جرح نحو 12300 بينهم 3500 طفلاً و2100 امرأة و430 مسنّ، فيما سيعاني أكثر من 1000 مواطن من إعاقات دائمة.

رابعاً: الحركة الأسيرة

بلغ عدد المعتقلين نحو 6000 أسير. من بينهم 1266 طفلاً و112 مواطنة ولا تزال قوات الاحتلال تحتجز 21 أسيرة و20 نائباً ووزيرين، و170 معتقلاً من قطاع غزة. وتخوض الحركة الأسيرة في السجون معركتها في مواجهة إجراءات الأجهزة الأمنية وإدارة السجون الغير إنسانية.

اعتراف البرلمانات الأوروبية

أسهمت سياسات «إسرائيل» بحق شعبنا. في بدء التحوّل في الرأي العام الدولي لصالح القضية الفلسطينية. خصوصاً بعد حروب ثلاثة تعرّضت لها غزة. وما تتعرّض له الضفة والقدس من عمليات استيطان وتهويد واعتقالات واغتيالات. الأمر الذي دفع دولاً أوروبية إلى التمايز في مواقفها عن الموقف الأميركي، الذي لا يزال ينتهج سياسة الدفاع عن ممارسات الكيان ويحميه من المساءلة. هذا التمايز يجب أن نبقيه في سياق فهمنا لطبيعة العلاقات التي تجمعها بالإدارة الأميركية. حيث يمثل الاتحاد الأوروبي صدىً للسياسات الأميركية. وعليه فإنّ خطوة الاعتراف ليست من خارج التنسيق معها. هذه الاعترافات ورغم أنها غير ملزمة، إلاّ أنّ أهميتها جاءت نتيجة رأي عام آخذ في الاتساع في العديد من دول أوروبا، وعلينا أن نحسن تحشيده وتوظيفه لصالح قضيتنا الفلسطينية.

مشروع السلطة لإنهاء الاحتلال

تنازلات بالجملة تضمّنها مشروع إنهاء الاحتلال، والذي يمسّ بالثوابت الوطنية في عناوين اللاجئين وحق العودة والقدس التي حوّلها المشروع إلى عاصمة لدولتين، مما يعني إلغاء حدود المدينة وتحديداً القدس الشرقية. والاستيطان الذي تعاطى معه المشروع باستخفاف من خلال مطالبة مجلس الأمن الطرفين، بمعنى الفلسطيني و«الإسرائيلي»، بالامتناع عن اتخاذ أية إجراءات أحادية غير قانونية ومن ضمنها الأنشطة الاستيطانية والتي من شأنها تقويض إمكانية تطبيق حلّ الدولتين. واللافت في المشروع تضمين مقدمته مجموعة من القرارات الصادرة عن الأمم المتحدة، ومن بينها القرار 181 والداعي إلى تقسيم فلسطين إلى دولتين «دولة يهودية» ودولة عربية. إنّ التأكيد على هذا القرار من شأنه فتح شهية نتنياهو على الاستمرار في مطالبته الاعتراف بـ«يهودية الدولة». والمفاجأة أنّ المشروع لم يُعرض على القيادة في رام الله، مما دفع فصائل المنظمة إلى مهاجمته ومطالبة أبو مازن بسحبه، إلاّ أنه أصرّ على تقديمه باسم «المشروع الفلسطيني والعربي»، ليسقط نتيجة التصويت بتحريض الإدارة الأميركية عليه. مما دفع السلطة إلى توقيع الانضمام إلى الجنائية الدولية، مما أغضب الأميركي و«الإسرائيلي» اللذان توعّدا بعقاب السلطة.

الخاتمة

إنّ استعادة القضية لحضورها من المتوجب دونما إبطاء السير حثيثاً نحو الخطوات التالية:

-إسقاط وهم الرهان على أميركا كوسيط نزيه، والانفتاح على قوى دولية ناهضة مثل روسيا والصين ودول «بريكس» وغيرها، وهي مؤيدة للحقوق الفلسطينية على الدوام.

-إسقاط وهم المفاوضات التي أثبتت التجارب عقمها وعبثيتها، والتي كانت في مجملها لصالح العدو «الإسرائيلي»، وقد وظفها في فرض وقائعه الميدانية في التهويد والاستيطان. والتوقف الفوري عن إعطاء الفرص والمهل للإدارة الأميركية في استئناف المفاوضات من جديد تحت أي مبرّر.

-وقف التنسيق الأمني مع الاحتلال. والتذرّع بأنّ استمراره يصبّ في المصلحة الوطنية الفلسطينية، لأنّ الاحتلال هو من يفيد من هذا التنسيق وليس الفلسطينيين في مطلق الأحوال.

-وقف سياسة التفرّد التي ينتهجها رئيس السلطة ودعوته الإطار القيادي الموقت لمنظمة التحرير إلى الانعقاد بهدف صوغ رؤية سياسية وطنية من أجل مواجهة التحديات «الإسرائيلية» المتعاظمة في وجه القضية وعناوينها.

- التوقف عن الخلط بين صلاحيات المنظمة والسلطة التي تحوّلت إلى المرجعية لكلّ شيء، فيما المنظمة أصبحت حطاماً وشماعة يعلق عليها كلّ الفشل والتراجع السياسي والوطني.

- العمل الفوري على إنهاء الانقسام، وتطبيق متطلبات المصالحة بكلّ عناوينها، حتى يتمّ التفرغ لمتابعة الأزمات المتفاقمة في قطاع غزة وفي مقدمتها رفع الحصار والبدء في إعادة ما دمّرته الحرب «الإسرائيلية».

-إنّ إعادة الاعتبار للمشروع الوطني مهمة مستعجلة في ظلّ ما تواجه القضية من تحديات، ليس أقلها فرض الاعتراف بـ«يهودية الدولة»، وما سينتج عنه من طرد جماعي لأبناء شعبنا في مناطق الـ48 من فلسطين المغتصبة، وتهويد للأرض والمقدسات واللغة والتاريخ والثقافة، في ظلّ قانون «الدولة القومية للشعب اليهودي» الذي أقرّته حكومة نتنياهو، والذي مثل ذروة الهجوم الصهيوني على فلسطين التاريخ والحاضر والمستقبل.

-إنّ ما حفظته شرعة الأمم المتحدة من حق الشعوب في مقاومة محتلي أرضها، يمثل المسوّغ القانوني والأخلاقي أمامنا في إعادة التأكيد على خيار شعبنا في التمسك بنهج المقاومة وبكلّ الأشكال المتاحة وفي مقدمتها الكفاح المسلح، القادر وحده على فرض إرادة شعبنا الفلسطيني.

إنّ القضية الفلسطينية من دون ذلك، هي إلى مزيد من التبديد والتراجع. وبالتالي استمرار حالة تشظي الساحة الفلسطينية سيُكسب الاحتلال الوقت الكافي من أجل استكمال برنامجه وفرض وقائعه على الأرض. خصوصاً أنّ الظروف الإقليمية في ظلّ ما تشهده المنطقة غير مهيأة لأن تكون القضية الفلسطينية في أولويات الاهتمام العربي.

أنا الشهيد ابن الشهيد!

■ نصار إبراهيم

«نحن لم نخبّئ أولادنا للمستقبل بل هم يرسمون لنا الطريق إلى الشهادة والنصر» (السيد حسن نصرالله عند وداع ابنه الشهيد هادي)

مع الفجر والضحى والليل إذا سجى... مع الظهر... والعصر... وفي أمسيات المساء... في كلّ لحظة يصعد الشهداء... لا يسألون ولا ينتظرون... بل هم يرحلون... يتركون أحلامهم وأعلامهم وعشقهم ويرحلون... تلك هوايتهم... وعشقهم يحلقون عالياً...

إلى الذين ضجّوا وصخبوا في باريس... لا ننتظر ولا نريد منكم شيئاً... هو صمت الحملان صمتكم... أما دم الشهداء... فصارخ... وصاخب ... ومخيف...

أغارت الطائرات «الإسرائيلية»... فما الجديد؟ لا جديد...

استشهد ستة من الرجال المقاومين... فما الجديد؟ لا جديد...

منذ خلقنا ونحن نستشهد... فما الجديد؟ لا جديد...

2500 شهيد في خمسين يوماً في غزة... فما الجديد...؟ لا جديد...

هو ذاته صمت الحملان والعجز والتواطؤ... وفي المقابل هو الدم يصعد دائماً نحو السماء... فلا جديد...

الجديد فقط هو أنّ دم الشهداء بات يرعب «إسرائيل»... هذا هو الجديد... لم يعد جيشها يقتل ثم يذهب ليحتسي القهوة ويمارس الحب على الشاطئ أو في قمرة دبابة...

الجديد... أنهم أصبحوا متأكدين من أنّ دم الشهداء لا ينام...

الجديد... أنهم باتوا متأكدين أنهم سيتلقون الردّ...

الجديد... أنهم ... لا ينامون... أصبحوا مشغولين متى... وكيف... وأين... سيكون الردّ... لقد غيّر الشهداء الزمن... لم يعد دمنا رخيصاً...

والجديد أنهم يقتلون... الوالد.. وفي المواجهة المقبلة يجدون أنفسهم أمام ابن الشهيد... يقف ضاحكاً... فهو الشهيد ابن الشهيد جار الشهيد عم الشهيد صديق الشهيد... وهكذا... وهكذا حتى لحظة الانتصار... ولهذا ليس لهم مفرّ إذن فلينتظروا...

أما أولئك الذين يطالبون بالردّ مع كلّ مواجهة... فغريب أمر هؤلاء... ألم يدينوا الردّ ألف مرة...؟

يقولون ذلك وفي العمق يتمنّون لو أنّ المقاومة لا تردّ... لأنهم أدمنوا على الصمت والإهانة والجبن والتواطؤ مع عدو أدمن في القتل...

سلام عليك يا جهاد عماد مغنية وسلام على والدك الشهيد... وسلام... على من ينتظر الشهادة...

وسلام على من يشعل النيران والرعب والخوف في قلوب الجبناء...

هي المواجهة المفتوحة إذن... على حقل شاسع مليء بالشهداء والأحزان... وأيضاً بالمقاومة والأمنيات وشقائق النعمان التي لا تنحني... فتواصل الرقص وهي تحمل الندى كلّ صباح... ولا تنحني...

سلام ومجد لكم أيها الشهداء...

من قصيدة محمود درويش «حالة حصار»:

الشهيدُ يُحاصرُني كُلّما عشتُ يوماً جديداً
ويسألني: أَين كُنْت؟ أَعِدْ للقواميس كُلَّ الكلام الذي كُنْتَ أَهْدَيْتَنِيه،
وخَفِّفْ عن النائمين طنين الصدى
الشهيدُ يُعَلِّمني: لا جماليَّ خارجَ حريتي.
الشهيدُ يُوَضِّحُ لي: لم أفتِّش وراء المدى
عن عذارى الخلود، فإني أُحبُّ الحياةَ
على الأرض، بين الصُنَوْبرِ والتينِ،
لكنني ما استطعتُ إليها سَبيلاً، ففتَّشْتُ
عنها بآخر ما أملكُ: الدمِ في جَسَدِ اللازوردْ.
الشهيدُ يُحاصِرُني: لا تَسِرْ في الجِنازة
إلاّ إذا كُنْتَ تعرفني. لا أُريد مجاملةً
من أَحَدْ.
الشهيد يُحَذِّرُني: لا تُصَدِّقْ زغاريدهُنَّ.
وصدّقْ أَبي حين ينظر في صورتي باكياً:
كيف بدَّلْتَ أدوارنا يا بُنيّ، وسِرْتَ أمامي.
أنا أوّلاً، وأنا أوّلا!
الشهيدُ يُحَاصرني: لم أُغيِّرْ سوى موقعي وأَثاثي الفقيرِ.
وَضَعْتُ غزالاً على مخدعي،
وهلالاً على إصبعي، كي أُخفِّف من وَجَعي!
سلامٌ على مَنْ يُشَاطرُني الانتباهَ إلى نشوة الضوءِ، ضوءِ الفراشةِ،
في ليل هذا النَفَقْ.

صفحة الكاتب: https://www.facebook.com/pages/Nassar-Ibrahim/267544203407374

العدوان الصهيوني الأخير... ماذا يعني وما هي مآلاته؟

■ محمد شريف الجيوسي

يكشف العدوان الصهيوني الأخير على محور المقاومة على تخوم الجولان السوري المحتل، عن معان عديدة، فعلى صعيد «إسرائيل» يدل على أنّ قادتها فقدوا أعصابهم وعقولهم، وأنهم غلّبوا مصالحهم الفردية وحساباتهم الانتخابية الضيّقة على مصالح كيانهم، وبأنهم في سبيل فوزهم الانتخابي يقامرون بكلّ شيء، حتى بالوضع الاستراتيجي لحليفهم الأميركي، الغارق حتى «شوشته» بالأزمات والمفارقات والمقارفات، وبتابعه الأوروبي الغربي.

ويبدو أنّ التصبّر السوري على الاعتداءات «الإسرائيلية» المتكرّرة، أغرى الصهاينة على تجاوز الحدود القصوى، فأصيبوا بعمى سياسي وأمني وعسكري مصيري، فارتكبوا حماقة الاعتداء هذا، بعد ساعات على إعلان سيد المقاومة السيد حسن نصر الله عن امتلاك القوة الكافية للوصول الى ما بعد بعد الجليل.

فبدلاً من ان ترعوي «إسرائيل» وتدرك ما تعنيه مفردات السيد نصرالله الذي لم يكن الا صادقاً، وهم يعلمون ذلك، تورّطوا أكثر في غيّهم ومقامرتهم بمصيرهم ومصير كيانهم، الذي يعاني تفككاً غير مسبوق في قمة هرمه السياسي الآيل إلى السقوط.

ويكشف هذا العدوان أيضاً، أنّ سورية والمقاومة اللبنانية ليستا نائمتين (على آذانهما) حيث تعدّان لما ينبغي أن يُعدّ له بصمت ومن دون مزاودات، على نقيض ما يحاول المزاودون القول من أنّ الجبهة السورية مع العدو الصهيوني هادئة، تلك هي العقيدة السياسية والعسكرية السورية، تعمل بصمت، وليس مطلوباً من سورية او المقاومة تقديم كشف حساب لأعدائهما المتربّصين، ولا تقديم أي معلومات للعدو الصهيوني ولعواصم داعميه وغيرها.

كما يكشف العدوان الصهيوني، أنّ الدولة الوطنية السورية والمقاومة اللبنانية هما المستهدفتان من الغرب، وليست الجماعات الإرهابية سواء كانت وفق التصنيف «الناتوي» معتدلة أو متطرفة، بل إنّ هذه الجماعات تحظى بدعم التحالف المزعوم لمحاربة الإرهاب بقيادة أميركا، رغم كلّ الضجيج، واتهام البعض لسورية، ويكفي للتيقن من ذلك، أن تعالج «إسرائيل» جرحى الجماعات الإرهابية في مستشفياتها وإعادتهم بعد ذلك إلى سورية، كما يكفي أن تشنّ غارة على سورية كلما شعرت أنّ هذه الجماعات أصبحت في وضع صعب.

ويكفي أيضاً، أنّ هذه الجماعات التي تقاتل الدولة الوطنية السورية، لم تحاول ولو ذراً للرماد في العيون، التسلل الى الجزء المحتلّ من الجولان، أو ما بعده، لتنفيذ عملية نوعية واحدة ضدّ الكيان الصهيوني، ومن ثمة التنصل من القيام بذلك.

لقد اتبعت دمشق عقيدة الحرب خلف الأسوار، وهي عقيدة عسكرية تعوّض الطرف الأقلّ تفوّقاً في السلاح والعتاد والدعم الدولي العملياتي، في مواجهة عدو أكثر تزوّداً بالسلاح والعتاد وبجسر إمدادات عسكرية وقت الحرب، وفي آن، فإنّ دمشق أخذت بعقيدة عسكرية جديدة منذ عام 2006، وهي ليست في صدد إعلان تفاصيل ذلك على الملأ، وهو ما لم يتغيّر قبل وبعد ذلك في سياق عقيدتها العسكرية.

ليست الحرب الا بنتائجها النهائية، طالما أنك لم تعقد مع العدو معاهدة سلام، وترفض التطبيع معه، لكن العدو الصهيوني، لا يعتبر حربه معك قد انتهت حتى مع عقده المعاهدات، وهو ما أثبتته معاهدات «كامب ديفيد» و«أوسلو» و«وادي عربة»، فخروقات «إسرائيل» لها أكثر مما يُحصى... ولم تقتصر خروقاتها على المعاهدات، بل خرقت قرارات أيضاً الأمم المتحدة ذات الصلة.

لكن خرق «إسرائيل» الأخير لقرار وقف إطلاق النار على جبهة الجولان، وتنفيذها عملية عسكرية جديدة خلافاً لقرار مجلس الأمن الدولي، ودعمها للجماعات الإرهابية خلافاً لقرار آخر له (رغم ما هو عليه القرار من ذرّ للرماد) واستهدافها للمقاومة اللبنانية، التي لا تحكمها القواعد السياسية للدول وعقائدها العسكرية، سيدخل هذا الخرق الكيان الصهيوني في متاهة مختلفة عن المغامرات و«الولدنات» السابقة، التي حاولت فيها «إسرائيل» جرّ سورية الى صدام محدود، ليست سورية في وارده من حيث محدوديته، ولاعتبارات تتصل أيضاً بحلفائها واعتبارات الزمان والمكان والسلاح وقضايا أخرى.

يعلم الصهاينة، العلمانيون منهم وفق حسابات 1 + 1، والمتدينون وفق قراءات غيبيّة، أنّ كيانهم في حالة غروب، وآيل إلى السقوط تدريجياً، ويعلمون أنّ حماقاتهم تقرّب هذا السقوط، لكنهم وبخاصة المتطرفون (التكفيريون اليهود) يعملون على مخالفة ما يعلمون، علّ أقدارهم تختلف بحسبهم، هم بذلك كمن يقبل على الانتحار طوعاً.

بكلمات، عدوان «إسرائيل» الأخير، سيقرّب نهايتها خطوات مهمة، أما مَنْ زجها من قادتها الرُّعناء إلى ارتكاب هذه الحماقة فسيتحوّل الى مزبلة التاريخ.

m.sh.jayousi@hotmail.co.uk